المعرفة الانتخابية في الديمقراطيات الناشئة

دراسة في الأنموذج العراقي

م.د. عبد العزيز عليوي عبد

كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الانبار

يمثل هذا البحث محاولة لدراسة المعرفة الانتخابية وأثرها في الديمقراطيات الناشئة لما لذلك من نتائج مهمة يمكن أن تساهم في استدامة التحول الديمقراطي وتزايد مستوياته، فكلما زاد مستوى المعرفة الانتخابية لدى المرشحين والناخبين، كلما تصاعدت فرص نجاح التجارب الانتخابية التي تعد مقياسا اساسيا لمدى وجود ديمقراطية في أية دولة من عدمه. وركز البحث على مفهوم المعرفة وارتباطها بالسلطة للتوصل بالنتيجة الى مدى تأثير المعرفة الانتخابية في الديمقراطيات التي ولدت حديثا، والتي في طور التبلور. ولما كانت المعرفة الانتخابية تمثل كل معلوم خضع للحس والتجربة واعتمد العقل للوصول الى الحقائق المتعلقة بالعملية الانتخابية، سواء كانت هذه المعرفة معلنة أو خفية، فأن هذه المعرفة يمكن أن تكون مفتاحا لقياس مدى تطور التجارب الانتخابية في العراق بالاعتماد على احد نماذجها وهي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٨والتي شهدت تقاربا واضحا ي نتائجها وعدم حصول أي تحالف على عدد من المقاعد يقربه من تحقيق الاغلبية البرلمانية وهي امور فتحت باب التوافق من جديد وقللت فرص تشكيل حكومة اغلبية، تلى ذلك قيام تحالفات مفاجئة بين قوى لم تكن متقاربة قبل الانتخابات وهنا كان دور المعرفة الانتخابية واضحا لأن ما جرى فاق جميع التوقعات وكان بعيدا عن الحسابات الانتخابية التقليدية التي تتعامل مع العملية الانتخابية بلغة الارقام فقط على الرغم من أن السياسة هي فن الممكن وكل شئ فيها متوقع.

Abstract

This research is an attempt to study electoral knowledge and its impact on emerging democracies because of the important results that contribute to the sustainability of democratic transformation and increasing levels. The higher the level of electoral knowledge among candidates and voters, the higher the chances of success of electoral experiments, which is a key measure of the existence of democracy in any country Or not. The research focused on the concept of knowledge and its association with power to arrive at the outcome of the impact of electoral knowledge in the newly born democracies, which are in the process of crystallization. Since electoral knowledge represents every known subject that is subjected to sensitivity and experimentation and the mind has been adopted to reach the facts related to the electoral process, whether this knowledge is public or hidden, this knowledge can be a key to measure the development of electoral experiences in Iraq based on one of its models, the legislative elections that took place. In 2018, which saw a clear convergence in its results and the lack of any coalition to obtain a number of seats to bring it closer to the parliamentary majority, things that opened the door for consensus again, And ruled out the hope of forming a majority government, followed by the emergence of sudden alliances between forces were not convergent before the elections and here the role of electoral knowledge is clear because what was exceeded all expectations and far from all the traditional electoral calculations that deal with the election process in numbers only, although politics is the art of the possible, meaning everything is expected.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات –الديمقراطية–المعرفة–المشاركة–الحكومة–العملية الانتخابية

المقدمة

يرتبط مفهوم المعرفة بالسلطة ارتباطا وثيقا لأن قدرة الحاكم على ادارة شؤون بلاده تزداد كلما كانت معرفته أوسع، ولما كانت الانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية لتحديد شخوص السلطة، فأن المعرفة بالانتخابات واجراءاتها والعمليات التي ترافقها اصبحت امرا ضروريا للسياسي الذي لا بد له منها للقيام بالاشياء بما يصلحها بالاعتماد على خزينه المعرفي، وكذلك للناخب الذي يجب أن يكون على معرفة تامة بالمرشحين وبرامجهم وانتماءاتهم الحزبية، ومدى قدرتهم على الايفاء بوعودهم الانتخابية، كما يحق للناخب الاطلاع على تجارب انتخابية في دول اخرى والاستفادة من دروسها لتحديد وجهة صوته. وكلما كانت الديمقراطية راسخة كلما كان مؤشر المعرفة الانتخابية اعلى، ولما كان العراق من الدول ذات الديمقراطية الناشئة فأن المعرفة الانتخابية فيه ما تزال جنينية لا بد لها أن تكبر وتتطور، لأن كل شخص سواء كان سياسيا مرشحا للانتخابات أو ناخبا لديه قدر معين من المعرفة الانتخابية المتراكمة ترتفع نسبتها وتقل مع التجربة والاطلاع والقراءة ومتابعة الاحداث السياسية، ومن حسن حظ العراقيين توفر الفرصة لمشاركتهم في اكثر من عملية انتخابية ابتداء من عام ٢٠٠٥ حتى اخر انتخابات تشريعية جرت في ايار ٢٠١٨ التي جاءت لتضاف الى الرصيد الانتخابي في صيرورة العراق الديمقراطي والتي ستقوم الدراسة بتحليل الاجراءات التي رافقتها ونتائجها بهدف التوصل الى طبيعة المعرفة الانتخابية في دولة ديمقراطية ناشئة مثل العراق.

تتمثل مشكلة البحث في الاجراءات التي رافقت العمليات الانتخابية في العراق الذي ما يزال يعد دولة بديمقراطية ناشئة، والتي تسببت بخلل في مخرجات بعض التجارب الانتخابية سواء كان على مستوى الشكاوى التي تلي الاعلان عن نتائج الانتخابات، أو الصراعات السياسية بين القوى والاحزاب التي تفرزها العملية الانتخابية، وكل ذلك مرتبط بشكل مباشر بمستوى المعرفة الانتخابية لدى المرشحين والناخبين.

وبنطلق البحث من فرضية مفادها أن المعرفة الانتخابية تؤثر بشكل مباشر في العملية الانتخابية سواء كان ذلك بالايجاب أو بالسلب.

يهدف البحث الى الغوص في تحليل المعرفة المتراكمة لدى المرشحين والناخبين، وقياس مدى تأثير ذلك على نتائج الانتخابات، وعملية تشكيل الحكومة، وفي سياق البحث تم التركيز على أن الانتخابات لا تقتصر على قوانين واجراءات وانظمة وتعليمات يجب الالتزام بها، بل هي أمر لا يمكن ان ينفصل عن الخزين المعرفي للاشخاص.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في بحث كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية سواء كان قبلها، أو اثناء اجرائها، أو بعد اعلان نتائجها، بهدف التوصل الى مدى العلاقة بين معرفة الناخبين والمرشحين والاحزاب السياسية بالانتخابات وما سينتج عنها سواء كان ذلك معلنا أم مخفيا، كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في الاشارة الى الانتخابات التشريعية التي جرتفي ايار ٢٠١٨ وبعض نتائجها، والتحالفات التي تمخضت عنها.

المبحث الأول: المعرفة الانتخابية والديمقراطية الناشة

أولا: المعرفة الانتخابية

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا هائلا في مختلف المجالات، ومنها السياسية والانتخابية التي أصبح التعامل معها يتطلب من الباحث، أو الخائض في غمارها الحد الأدنى من الخزين المعرفي الذي يواكب ما حدث في العالم من تطورات، لأن المعرفة بالشئ تسهل التعامل معه بالشكل الذي يؤدي بالنتيجة الى النجاح، أو على الأقل تجنب الفشل الكامل.

أن مفهوم المعرفة (Knowledge) هو مصطلح قديم وجديد في الوقت ذاته، لأن المعرفة التي ظهرت مع الانسان منذ بداية الخلق، أخذت بالتطور من المستويات البدائية، الى ما هي عليه الأن، أما الجديد في المعرفة فهو قدرتها على التأثير على مختلف مجالات الحياة[١].

وتمثل المعرفة ادراك الشئ على ما هو عليه، مع وجود نسيان لمعرفة سابقة، أو عدم احاطة بكل ما يتعلق بالشئ المقصود، والعارف بالشئ هو الذي يمتلك ادراكا ظاهرا نحوه[٢]، والذي يمتلك القدرة على جمع البيانات والمعلومات والمهارات والخبرات والممارسات وكل ما يتعلق بالعمليات الابداعية، أي أن المعرفة تمثل كل ما أدركته عقولنا، وخزنته ذاكرتنا، وتمكننا من استرجاعه، اثناء قيامنا بالنشاطات اليومية، وتعددت التعريفات لمفهوم المعرفة، الا أن أكثرها شيوعا هو ما يعرف المعرفة على أنها عبارة عن معلومات مفهومة يمكن عن طريقها معالجة المشاكل، واتخاذ القرارات، والتعامل مع المواقف المختلفة، والاستجابة السريعة للمتغيرات في البيئة المحيطة[٣].

أما تعريف المعرفة المعتمد في اليونسكو فهو كل معلوم خضع للحس والتجربة، اذ يتم اعتماد العقل كأداة وحيدة للوصول الى الحقائق[٤].

ومن أجل معرفة الشئ، لا بد من تصور ذهني له يمكن عن طريقه تكوين انطباع كاف يمكن أن يقود الى الحقيقة المجردة له كما هو في الواقع[٥]، الا أن هذا التصور يختلف من شخص لاخر، ومن قضية الى أخرى، ما يعني بالنتيجة وجود أكثر من نوع للمعرفة التي قدم لها مختصون أكثر من تصنيف الا أن أكثر التصنيفات شيوعا الآتي[٦]:

١-المعرفة الظاهرة، وتعني المعرفة التي يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم، وتشمل البيانات والمعلومات التي يتم تخزينها، وكذلك البيانات والمعلومات المخزنة والمتعلقة بالسياسات والاجراءات والبرامج المختلفة، وهذا النوع من المعرفة سهل الوصف والتحديد، ويمكن نقله من شكل الى اخر، ومن لغة الى اخرى، وغالبا ما تتجسد المعرفة الظاهرة على شكل كتب ومقالات وبحوث

---

[١] أحمد محمد الشياب وعنان محمد أبو حمور، مفاهيم ادارية معاصرة، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص١٥٦.

[٢] عبد الكريم بليل، المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القران الكريم، ط١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، ٢٠١٥، ص٥٤.

[٣] أحمد محمد عثمان ادم، دور ادارة المعرفة والأصول الفكرية في تحقيق المنفعة الاقتصادية للمكتبات الجامعية، ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص٢٩.

[٤] محمود يوسف السماسيري، فلسفات الاعلام المعاصرة في ضوء المنظور الاسلامي، ط١،المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، ص١٩٤.

[٥] عبد الكريم بليل، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥.

[٦] أحمد محمد عثمان ادم، مصدر سبق ذكره، ص٣١-٣٢.

وتقارير، وكل ما يمكن توثيقه وتخزينه لتقديم حلول واقعية للمشكلات.

٢-المعرفة الضمنية، وهي المعرفة المخزنة في عقول الأفراد، والتي نتجت عن خبرات سابقة، وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي يصعب الحصول عليها من عقل صاحب المعرفة، اذ تشير الى مهارات فردية يصعب نقلها من شخص لاخر، وتمثل رؤى ثاقبة للأفراد مبنية على العلم والخبرة والكفاءة الابتكار والابداع، وهي محفوظة في عقول أصحابها، وعلى الدول والمؤسسات السعي بشتى الطرق باستثمارها وتحويلها الى معرفة ظاهرة تستفيد منها.

أما فيما يتعلق بالانتخابات، فأن الدراسات الانتخابية بدأت تحتل مكانا مهما من الناحيتين السياسية والدستورية مع بداية القرن العشرين بعد ما تبين ما لهذه الدراسات من تأثير واسع وعميق على المؤسسة الديمقراطية بكافة صورها واساليب عملها [٧]،كما أن جوهر الانتخابات هو في القدرة على منح الشعب الأساليب التي يمكن عن طريقها أختيار ممثلين عنه بصفة دورية، يتصرفون بأسمه، ويديرون شؤونه، ويمارسون سلطاته على صور متعددة من صور الممارسة[٨]، لذا فأن النظم السياسية التي تعتمد الانتخابات يطلق عليها صفة الديمقراطية لأنها تفسح المجال بالفطرة البشرية المتمثلة بحاجة المجتمع البشري الى التشاور والتعاون، فالانسان يعيش حياة فردية، وأخرى جماعية، وفي كلتا الحالتين يحتاج الى ما يؤمن حقوقه الدستورية، وهنا تبرز أهمية الانتخابات[٩]، كونها العملية التي تؤدي دورا مهما في استقرار المجتمع عن طريق تمكين المواطنين لاختيار ممثليهم القادرين على تسيير شؤونهم، بالشكل الذي يكرس التداول السلمي للسلطة[١٠].

وتعرف الانتخابات بانها ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الاحزاب المؤهلة لتلك الممارسة، ويشمل الانتخاب، انتخابات رئيس الدولة، والانتخابات التشريعية، والاستفتاءات[١١].

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ أن الانتخابات الدورية النزيهة تمثل عنصرا ضروريا لا غنى عنه في حماية حقوق ومصالح المحكومين، وقد أثبتت التجارب أن اشتراك كل فرد في اليات حكم بلاده يعد عاملا حاسما في تمتع الجميع بشكل فعلي بمجموعة واسعة من حقوق الانسان، والحريات الأساسية الأخرى التي تشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٢].

ومن أجل أن تكون الانتخابات سليمة، فأنها يجب ان تتيح للأشخاص حق المشاركة في ادارة شؤون بلدانهم بالاعتماد على معايير عدة أبرزها[١٣]:

---

[٧] نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،عمان ، دار الثقافة ، ط٧ ، ٢٠١١، ص٣١٥.

[٨] يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١٤١.

[٩] محمد صادق الكرباسي، شريعة الانتخابات، ط١، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١٥، ص٧.

[١٠] بوقندورة سليمان، شرح الأحكام الجزائية في نظام الانتخابات، ط١، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٥.

[١١] دريس نبيل، الديمقراطيات التشاركية، مقاربات في المشاركة السياسية، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٧ ص١١٢.

[١٢] الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي (أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي)، ط١، المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٣.

[١٣] مجموعة مؤلفين، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ (ديمقراطية متأرجحة)، ط١، مركز حوكمة للسياسات العامة، بغداد، ٢٠١٨، ص٣٧-٣٨.

١-الادارة النزيهة للعملية الانتخابية، التي تضمن اجراء انتخابات حرة، وهذه الادارة قد تكون على شكل هيئة مستقلة تنظم سير العملية الانتخابية بجميع تفاصيلها، أو هيئة قضائية يتم اختيارها للاشراف على الانتخابات.

٢-المناخ السياسي الملائم لاجراء الانتخابات، الذي يعد ضروريا لتحقيق الحد الأدنى من نزاهة العملية الانتخابية.

٣-الاطار القانوني للانتخابات، الذي لا بد من توفره على شكل قانون عادل ومناسب لجميع مكونات الشعب، مع مراعاة ملائمة قانون الانتخابات للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وتعد العلاقة بين المعرفة واساليب الوصول للسلطة وطيدة منذ القدم، اذ كان افلاطون يعتقد أن الفيلسوف الذي يمتلك المعرفة، يكون لديه رغبة بالوصول للسلطة، وربما الاستئثار بها، دون رجل السياسة الذي لا يمتلك المعرفة، مشترطا أن يكون رئيس الدولة حكيما فيلسوفا عالما، وبذلك ربط بين المعرفة والحق في صنع القرار السياسي، وممارسة السلطة بشكل فعلي[١٤]، اذ تحمل المعرفة قصدية سياسية كونها قائمة على اساس الرغبة في التقويم، وبالنتيجة فأن التداخل بين السياسي والمعرفي لا يمكن فكه[١٥]، حتى اصبح ما يصدر من علماء ومفكرين من كلمات يتحرك بسرعة أكبر، وتتوغل في العمق، وتحدث أثرا أكثر مما تحدثه الجيوش، واصبح أمر ازاحة الزعامات التقليدية عن السلطة وارد[١٦].

ويمكن القول أن المعرفة الانتخابية هي كل معلوم خضع للحس والتجربة، واعتمد العقل للوصول الى الحقائق المتعلقة بالعملية الانتخابية، سواء كانت هذه المعرفة معلنة أو خفية، ويمكن ممارستها من قبل أشخاص لديهم ميول سياسية شريطة امتلاكهم للحد الادنى من العلم بالشؤون الانتخابية.

ثانيا: الديمقراطية الناشة

على الرغم من عدم اتفاق علماء السياسة على مفهوم واحد للديمقراطية، الا أن روبرت دال وضع في كتابه (دولة التعدد) معايير ثمانية للنظم التي تتمتع بالديمقراطية، وهذه المعايير التي لاقت قبولا واسعا هي([١٧]):

١-الحق في التصويت بالعمليات الانتخابية.

٢-الحق في الترشيح للانتخابات.

٣-حق القادة السياسيين في خوض المنافسة من أجل الحصول على الدعم وأصوات الناخبين.

٤-تمتع العملية الانتخابية بالنزاهة والعدالة والحرية.

٥-ضمان حرية التجمع للأفراد.

٦-ضمان حرية التعبير للمواطنين.

٧-توفر مصادر بديلة للمعلومات.

٨-وجود مؤسسات ضامنة لاعتماد واضعي السياسات العامة على ما ينتج عن أصوات الناخبين، والوسائل الأخرى للتعبير عن الرأي.

ما تقدم يعني أن كل فرد في النظام الديمقراطي له من الحقوق ما لأي فرد أخر سواء كان بالترشيح للانتخابات، أو التصويت فيها، أو القيام باي نشاط

[١٤]) عبد المجيد الصغير، المعرفة والسلطة في التجربة الاسلامية، ط١، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦.

[١٥]) المصدر نفسه، ص٨.

[١٦]) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، ط٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص١٤١.

[١٧]) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة عبد، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٧٣-٧٤.

يتيح لافراد ترسيخ حكم الشعب عن طريق اليات قائمة على أساس الواقع، فالديمقراطية باختصار تعني اختيار الناس لمن يحكمهم ويسوس أمرهم[١٨].

ومن هنا تأتي أهمية الديمقراطية التي تسعى الى بناء نظام دستوري، انتخابات نزيهة، ونظام فعال لتوزيع السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة، والمساواة السياسية، اذ توفر الديمقراطية وسيلة منهجية لادارة المجتمع السياسي عن طريق عملية شاملة تتطلب وجود أحزاب تؤمن بالقيم والمبادئ الديمقراطية، ولديها الاستعداد للقبول بالتداول السلمي للسلطة[١٩]، فالديمقراطية تتطلب اذن أحزاب قوية ذات استمرارية قادرة على ممارسة السلطة، الا أن اتساع الهوة بين الناخبين وممثليهم، وتراجع النشاط السياسي قد يضع الديمقراطية أمام تحديات مباشرة[٢٠]، ما تسبب بتأرجح مستمر في واقع الديمقراطية التي تتقدم أحيانا، وفي أحيان اخرى تؤدي للتراجع وعدم الاستقرار[٢١].

وهذا ما يفسر وجود أكثر من نمط للديمقراطية التي يكون بعضها راسخ نتيجة لنجاح تجاربه الانتخابية، وما يتلو ذلك في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبعض أخر يتمثل بديمقراطيات ناشئة قد تنجح لتلحق بركب الراسخة، وقد تتراجع نتيجة لعدم الالتزام بقواعد الديمقراطية، أو لاسباب اخرى عسكرية أو اقتصادية أو ماشابه ذلك.

فالديمقراطية لا يمكن ان تنشأ مثالية، اذ لا بد لها أن تمر بمراحل مهمة قد تتطلب وقتا طويلا، فتبدأ جنينية، ثم تتطور لتصبح ناشئة، واذا تجاوزت المرحلتين تحولت الى ديمقراطية راسخة[٢٢].

وهنا لا بد من الاشارة الى أن الديمقراطية الناشئة تقع في مرحلة وسطى بين المتأرجحة والراسخة، فاذا تطورت وحافظت على القيم والقواعد الديمقراطية تحولت الى راسخة، وبخلاف ذلك فأنها ستبقى ديمقراطية ناشئة، أو تتراجع الى متأرجحة.

المبحث الثاني: تجربة انتخابية في ديمقراطية ناشئة: الانتخابات التشريعية في العراق ٢٠١٨

أولا : قانون الانتخابات

تعرضت قوانين الانتخاب العراقية الى انتقادات كبيرة في التجارب الانتخابية حتى عام ٢٠١٠ وهو ما دفع جهات سياسية ومعنيين بالشأن الانتخابي الى المطالبة بتعديل اليات الانتخاب بشكل يضمن للاحزاب المتوسطة والصغيرة والمستقلين فرصة للفوز وهو ما حدث في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في عام ٢٠١٣ وشهدت فوز لاعضاء في احزاب صغيرة واخرين من المستقلين.

وللتقليل من محاباة قوانين الانتخاب للاحزاب الكبيرة لجأت بعض الدول لالية سانت ليغو التي بدأت الدنمارك العمل بها عام ١٩١٠، تلاها كل من النرويج والسويد

---

[١٨]) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الديمقراطية من منظور اسلامي، ط٢، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ٢٠١٥، ص١٣-١٤.

[١٩]) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٣-٢٤.

[٢٠]) سوزان سكارو، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، ترجمة نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١

[٢١]) مجموعة مؤلفين، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ (ديمقراطية متأرجحة)، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[٢٢]) ياسر السبكي، التحول الديمقراطي في غانا، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٣٥

عام ١٩٥١، وتعتمد على قسمة الاصوات على الاعداد (١-٣-٥-٧ ...) قبل ان يتم اجراء تغيير على هذه الطريقة لتصبح القسمة على الاعداد (١.٤-٣-٥-٧ ....)[٢٣].

وفي كانون الاول ٢٠١٨ صوت مجلس النواب على تعديل قانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، وعدلت قسمة الاصوات في الدائرة الانتخابية لتكون على (١.٧-٣-٥-٧.....) وهو أمر اثار اعتراضات من قبل احزاب صغيرة ومستقلين اشاروا الى أن هذه المعادلة تحرمهم من حق الفوز في الانتخابات.

وعلى الرغم من تطبيق الية سانت ليغو المعدل فان المشكلات التي رافقت قانون الانتخابات في العراق لم تعد أقل من السابق، اذ ان الدوائر الانتخابية ما تزال هي نفسها ١٨ دائرة لم يتم تغيير عددها وبقيت كما تم اعتمادها في التجارب الانتخابية السابقة، كما لم يتغير شئ يمكن أن يفهم على أنه نية لايجاد الية مناسبة يمكن أن تعبر عن الارادة الشعبية بشكل سليم[٢٤].

مما تقدم يتضح ان القوانين الانتخابية التي اعتمدت على نظام التمثيل النسبي في العراق تسبب بمشكلات عدة رافقت وتلت انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ يمكن اجمالها بالاتي:

١-كما يحدث قبل كل عملية انتخابية فأن قانون الانتخابات في هذه التجربة جاء وفقا لرغبات القوى السياسية المؤثرة التي تهدف للابقاء على نفوذها في السلطتين التشريعة والتنفيذية، وهو أمر عرضها للانتقاد من قبل قوى خسرت الانتخابات طالبت بسن قانون يمنح الجميع فرص متساوية للفوز.

٢-حال قانون الانتخابات الذي منح القوى الكبيرة فرصا اكبر للفوز دون ظهور نخب جديدة يمكن ان تغير في المشهد السياسي، فالطبقة السياسية هي ذاتها على الرغم من اختلاف مسمياتها، وحتى الوجوه الشابة فأن عدد غير قليل منهم هم أما تابعون لاحزاب تقليدية، أو أن هذه الاحزاب (التقليدية) تمكنت من اقناعهم بالانضمام اليها.

٣-للمرة الاولى منذ اول انتخابات اجريت عام ٢٠٠٥ شهدت انتخابات ٢٠١٨ وجود تحالفات عابرة للقومية والطائفية بشكل حقيقي مثل تحالف الفتح وتحالف النصر وتحالف سائرون وتحالفات اخرى، الا أن هذا الامر لم ينه التجمعات القومية والطائفية بشكل كامل أذ ما تزال العملية السياسية قائمة على ثالوث الحكم التقليدي (الشيعي، السني، الكردي).

٤-أن غياب الكتل الاكبر، وعدم وجود قوة واضحة المعالم في مجلس النواب يمكنها تمرير القوانين التي تراها مناسبة تسبب بظهور التحالفات الوقتية القائمة على المصلحة، وهذا الامر تسبب بتعطيل تشريع كثير من القوانين المهمة خلال الفصل التشريعي الاول للبرلمان عام ٢٠١٩، كما بدأ مجلس النواب يشهد في الربع الاخير من عام ٢٠١٩ مشاكل عميقة بين الكتل البرلمانية نتج عنها تلويح بعض الكتل باستجواب وزراء مدعومين من كتل اخرى.

---

[٢٣] عصام اسماعيل نعمة، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٩٦.

[٢٤] احمد عدنان، قراءة في تعديلات قانون انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، كانون الاول ٢٠١٧، على الرابط:
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/13680

ثانيا: الدعاية الانتخابية

جرت الانتخابات التشريعية الرابعة في ١٢ ايار ٢٠١٨، وتلا اعلان نتائجها جدل كبير بسبب اعتراض بعض القوى السياسية والمرشحين على النتائج، وسبق ذلك خلافات وصراعات نتجت عن خروقات اثناء الدعاية الانتخابية وصلت الى حد الاستهداف والتسقيط السياسي.

وتبدأ الدعاية الانتخابية بعد التصديق على اسماء المرشحين والكيانات السياسية، وقبل اسابيع من موعد الانتخابات، وتستمر الى ماقبل يوم الاقتراع، وتعتمد الحملات الانتخابية على نوعين من اصوات الناخبين هي الأصوات الثابتة التي تمثل جماهير الكيان السياسي الذين صوتوا له في اوقات سابقة،والذين تتوافق مصالحهم مع برامج الكيان السياسي الذي يعتمد على مناطقهم لضمان حصوله على عدد من المقاعد النيابية، والأصوات المتغيرة حين تلجأ بعض الكيانات السياسية للبحث عن أصوات اخرى خارج مناطق نفوذها[٢٥].

وفيما يتعلق بالاصوات الثابتة فقد شهدت انتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨ نوعا من الثبات النسبي في بعض القواعد الجماهيرية لبعض المرشحين كرئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي الذي حافظ على صدارته للمرشحين بحصوله على اكثر من مائة الف صوت، الا ان مرشحين اخرين راهنوا على الاصوات المتغيرة وحصدوا عدد كبير من الاصوات بعد أن تمكنوا من اقناع الجماهير بالتصويت لهم على الرغم من عدم التصويت لهم في السابق.

وعلى الرغم من انطلاق الدعاية الانتخابية رسميا في ١٤ نيسان ٢٠١٨، الا ان الممارسة الفعلية لاشكال مختلفة من الدعاية بدأت قبل هذا التاريخ عن طريق قيام بعض المرشحين بنشر صورهم في الشوارع والارصفة، وهو ما اعتبر من قبل بعض الاطراف مخالفة للقوانين العراقية، فضلا عن عدها تجاوزا اخلاقيا[٢٦]، وركزت اغلب مظاهر الدعاية الانتخابية المبكرة على كيل الوعود للناخبين عن طريق استمالتهم بالحديث عن توظيف للعاطلين، وتنفيذ مشاريع خدمية، وتعهدات اخرى بمحاربة الفساد، واصلاح العملية السياسية، ودفعت هذه المخالفات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى تشكيل فرق رصد لفرض غرامات مالية على المرشحين والقوائم التي خالفت ضوابط المفوضية ببدء الحملات الانتخابية قبل موعدها المحدد[٢٧].

وقد اتخذت الدعاية الانتخابية التي سبقت انتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨ اشكال عدة بعضها وفقا للضوابط، البعض الاخر اعتمد اساليب تسقيط واستهداف سياسي، واذا كانت ممارسة الحملات الانتخابية عن طريق نشر الصور والبوسترات والظهور في وسائل الاعلام امر طبيعي بالنسبة للدعاية، فان اشكالا اخرى بدت غير متوافقة مع القوانين والانظمة منها:

١-الجيوش الالكترونية

من ابرز مظاهر الدعاية الانتخابية لعدد من التحالفات والمرشحين هو وجود جيوش الكترونية تضم

[٢٥]) روس هاورد ، الاعلام + الانتخابات دليل تقرير الانتخابات ، معهد الاعلام والسياسة والمجتمع المدني ، ٢٠٠٥ ، ص١٥

[٢٦]) نائب: بعض المرشحين بدأوا بحملاتهم الانتخابية قبل موعدها من دون رادع، السومرية نيوز، ١٥ اذار ٢٠١٨، على الرابط
https://www.alsumaria.tv/news/231816

[٢٧]) موقع مجلس النواب العراقي، الرصد الاخباري، ملف خاص بانتخابات مجلس النواب، العدد ٣١، ١٩ اذار ٢٠١٨، ص٦.

اعداد كبيرة من المدونين الذين يعملون مقابل اجور تدفعها لهم بعض الاحزاب، او حصولهم وعود بالحصول على مكاسب في حالة الفوز كالتعيين او توفير الخدمات وغير ذلك من الشعارات الانتخابية.

ووفقا لتقارير نشرتها ونقلتها وسائل اعلام تابعت الحملات الدعائية فأن حجم الانفاق على الجيوش الالكترونية الى مبالغ كبيرة، وتورطت احزاب معروفة في عملية الانفاق على عناصر هذه الجيوش، اذ ارتفعت معدلات الإنفاق السياسي من قبل الأحزاب على الترويج والدعاية أو مهاجمة الخصوم في العالم الافتراضي إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة في العراق خلال الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية[٢٨]، ويؤكد رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب (٢٠١٤-٢٠١٨) حاكم الزاملي ان ملايين الدولارات تذهب من موازنة الدولة للجيوش الالكترونية، موضحا ان نواب ونائبات ومسؤولين بالدولة العراقية ينفقون جميع اموالهم على هذه الجيوش، واشار الى ان هذه الجيوش تقتطع اجزاء من التصريحات وتروج لها بشكل يخدم مصالحها، مبينا ان الحل يكمن في تشريع قانون جرائم المعلوماتية في المرحلة المقبلة[٢٩].

٢-التسقيط السياسي

لم يقتصر الصراع بين القوى السياسية والمرشحين لانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨ على عمل الجيوش الالكترونية، بل تجاوز ذلك الى اساليب مختلفة للتسقيط السياسيسواء كان عن طريق الاتهامات بالفساد او السرقة، او من خلال نشر الفضائح الاخلاقية لمرشحين ومرشحات.

واستبقت المرجعية الدينية الانتخابات باربعة اشهر وحذرت من اتباع اساليب التنكيل وتسقيط الاخرين، واكد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة الجمعة التي ألقاها من داخل الصحن الحسيني الشريف في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٨ وجود انواع عدة من التعصب ومنها السياسي الذي يعد المشكلة الكبيرة، مبينا ان صاحب هذا التعصب سواء من كتلة أو حزب يعتقد ان فكره السياسي هو الأصلح والأفضل وان منهاجه السياسي هو الأقدر على تحقيق مصالح البلاد ويعتقد انه الاصلح لادارة البلاد لان الاخرين كما يعتقد لا يستطيعون ذلك[٣٠]، كما رفضت المادة الخامسة من ميثاق الشرف الانتخابي الذي وقعته القوى السياسية في ٢٤ اذار ٢٠١٨ التسقيط السياسي، مطالبةالمرشحين بالتصرف كرجال دولة، واحترام المتنافسين في الانتخابات بعضهم بعضاً عن طريق الابتعاد عن أساليب التسقيط والتشهير والتجريح، وأن تركز الحملات الانتخابية والبرامج على مصالح العراق العليا[٣١].

وعلى الرغم من توقيع الميثاق الا ان اغلب القوى السياسية لم تلتزم به كما تقول عضو مجلس النواب عالية نصيف التي اكدت ان مجلس القضاء الاعلى اصدر بيانا منع فيه التجريح بين المرشحين لان هذا الامر

---

[٢٨] الجيوش الالكترونية تغزو الانتخابات العراقية، روسيا اليوم، ٢٦ نيسان ٢٠١٨، على الرابط
https://arabic.rt.com/business/940601

[٢٩] رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب حاكم الزاملي، مقابلة على قناة الفلوجة، ٢٧ ايلول ٢٠١٧.

[٣٠] المرجعية في العراق تحذر من التعصب السياسي وتسقيط الاخرين، قناة العالم، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٨، على الرابط
http://www.alalam.ir/news/3283696

[٣١] ميثاق الشرف الانتخابي في العراق.

سيضعهم تحت طائلة القانون، واشارت الى وجود عمليات تسقيط ممنهجة قامت بها احزاب لم يعد لها جمهور في الشارع[٣٢]، ولم يقتصر التسقيط السياسي على اطلاق التصريحات او تمزيق صور المرشحين المنافسين، بل تجاوز ذلك الى حد نشر فضائح اخلاقية اتهم بعض المرشحين بالقيام بها، وانتشرت على يوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي فديوات لفضائح اخلاقية قيل انها لمرشحات الى مجلس النواب، وهو امر رد عليه بعض المرشحات المتهمات بالفضائح باعتباره محاولات للنيل منهن وتشويه سمعتهن لضمان عدم فوزهن في الانتخابات عن طريق نشر فديوات مفبركة وغير حقيقية[٣٣].

٣-التهديد والاستهداف

شهدت الفترة التي سبقت اجراء الانتخابات مظاهر عدة للضغط على المرشحين كالتهديد بالقتل، ومهاجمة الخصوم السياسيين، والغريب ان هذه التهديدات اصبحت تتم داخل الطائفة ذاتها، وداخل القومية نفسها[٣٤]، وبالفعل تحول بعض هذه التهديدات الى حقيقة، اذ تعرض ثمانية مرشحين الى محاولات اغتيال[٣٥]، كما قتل المرشح عن ائتلاف الوطنية فاروق الجبوري طعنا بالسكاكين داخل منزله قبل الانتخابات بخمسة ايام[٣٦].

ثالثا: المشاركة والعزوف

بلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب التي جرت في ١٢ ايار ٢٠١٨ وفقا لما ذكرته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مؤتمرها الصحفي لاعلان النتائج الاولية الذي عقدته في اليوم التالي للانتخابات ٤٤,٥%، وتعد هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت باول انتخابات برلمانية في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥ والتي تجاوزت نسبة المشاركة فيها ٧٦%، وكذلك الحال مع انتخابات مجلس النواب في ٧ اذار ٢٠١٠ التي بلغت نسبة المشاركة فيها ٦٢%، وانتخابات مجلس النواب الثالثة التي جرت في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، والتي بلغت نسبة المشاركة فيها ٦٠%.

وعلى الرغم من الحملات الاعلامية التي كانت تحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات، والاموال المرصودة للترويج للقوائم الحزبية المختلفة، الا ان حملات كثيرة مناوئة كانت ساحتها الكبرى وسائل التواصل الاجتماعي دفعت باتجاه المقاطعة بعد ان روجت الى فكرة ان الانتخابات لا يمكن ان تؤدي الى التغيير، ولم تنجح الصحافة والقنوات الفضائية المتعددة في إقناع الناخبين بالتوجه نحو صناديق الاقتراع[٣٧].

---

[٣٢] عضو مجلس النواب عالية نصيف، مقابلة على قناة الرشيد، ١٨ نيسان ٢٠١٨.

[٣٣] الانتخابات العراقية: حملات تسقيط بفديوات جنسية، قناة الحرة عراق، ١٩ نيسان ٢٠١٨، على الرابط

https://www.alhurra.com/a/Iraq-election-scandal/432655.html

[٣٤] الدعاية الانتخابية: تسقيط لاصدقاء الامس وتهديد للمرشحين، وكالة موزين نيوز، ٨ ايار ٢٠١٨، على الرابط

http://www.mawazin.net

[٣٥] الاغتيالات تنافس جديد بانتخابات العراق: ثمانية مرشحين تعرضوا لمحاولات قتل بنيسان الماضي، السومرية نيوز، ٢ ايار ٢٠١٨، على الرابط

https://www.alsumaria.tv/news/235606

[٣٦] الاعلام الامني: مقتل مرشح ائتلاف الوطنية في نينوى حادث جنائي وتم اعتقال القاتل، الغد برس، ٧ ايار ٢٠١٨، على الرابط

https://www.alghadpress.com

[٣٧] قاسم حسين، خليجيا وعربيا: مسار مقاطعة الانتخابات اقوى في الديمقراطيات المشوهة، البيت الخليجي للدراسات والنشر، ٢٠ ايار ٢٠١٨، على الرابط

https://gulfhouse.org/posts/2940

الا ان انخفاض نسبة المشاركة لا يمكن ان يؤثر باي شكل من الاشكال على شرعيتها، لان الدستور العراقي الدائم لم يشترط نسبة معينة لتكون الانتخابات شرعية، كما ان المعايير الدولية الاساسية للانتخابات ثلاث هي الاطار القانوني، والمناخ السياسي الداعم، ووجود هيئة مشرفة توفرت في الانتخابات التشريعية العراقية.

المبحث الثالث: المعرفة الانتخابية في التجربة العراقية

أولا: حسابات الربح والخسارة

١-الرابحون

لا يمكن لاحد القول ان وجود تحالف سائرون التابع للتيار الصدري بالشراكة مع الشيوعيين في صدارة التحالفات الفائزة لم يكن مفاجئة لان اغلب التوقعات كانت تشير الى ان ائتلافات اخرى قد تتصدر النتائج التي ما ان ظهرت حتى بدأت معها عقدة تشكيل الحكومة في ظل وجود تقارب كبير بين نتائج التحالفات الفائزة بحصول تحالف سائرون على ٥٤ مقعدا، يليه تحالف الفتح بـــ ٤٧ مقعدا، ثم تحالف النصر بـــ ٤٢ مقعدا، واللافت في انتخابات ٢٠١٨، أن التحالفات الثلاثة التي تصدرت النتائج حققت تقدما عن الانتخابات السابقة (انتخابات ٢٠١٤)، أو انها تشارك للمرة الاولى، فتحالف سائرون المدعوم من التيار الصدري يتصدر الانتخابات للمرة الاولى، وحقق تقدما عما حققته كتلة الاحرار في انتخابات ٢٠١٤، أما تحالف الفتح الذي جاء بالمرتبة الثانية فأنه يشارك للمرة الاولى في الانتخابات، وأن كانت بعض مكوناته قد اشتركت في انتخابات سابقة، وكذلك الحال مع ائتلاف النصر الذي تزعمه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي. وهنا يفرض الرابحون في الانتخابات معادلة جديدة لا بد من الامتثال لمخرجاتها، لا سيما وأن التحالفات الثلاثة حصلت على ١٠٥ مقعد[٣٨].

ووفقا لهذه النتائج فأن مسألة تشكيل الحكومة تكون اصعب في وقت يتطلب فيه تشكيل الكتلة الاكبر في البرلمان التي تمتلك حق ترشيح رئيس الوزراء نسبة لا تقل عن ٥٠% زائد واحد، وهو امر يحتم على القوى الفائزة التحالف من اجل تشكيل الكتلة الاكبر التي يحق لها ترشيح رئيس الوزراء الجديد، وبالنظر الى النتائج فان التحالفات المتصدرة لا بد أن تتفق فيما بينها للوصول الى ما لا يقل عن ١٦٥ عضوا في البرلمان لتمرير أية حكومة يتم الاتفاق عليها.

٢-الخاسرون

على الرغم من مشاركة ٨٧ تحالفا وحزبا ومرشحا مستقلا في انتخابات ٢٠١٨، الا ان اغلبها لم تتمكن من الحصول على عدد مناسب من المقاعد، وبعضها لم يحصل على أي مقعد، وابرز القوائم الخاسرة في الاتي[٣٩]:

ائتلاف كفاءات حصل على مقعدين.

تحالف تمدن حصل على مقعدين.

تحالف عابرون حصل على مقعدين.

التحالف من اجل الديمقراطية حصل على مقعدين.

الجماعة الاسلامية الكردستانية حصلت على مقعدين.

تحالف الجماهير الوطنية حصل على مقعدين.

الاتحاد الاسلامي الكردستاني حصل على مقعدين.

---

[٣٨] الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات http://www.ihec.iq/

[٣٩] المصدر نفسه.

بيارق الخير حصل على مقعدين
التحالف المدني الديمقراطي حصل على مقعد واحد.
الحزب المدني حصل على مقعد واحد.
تجمع رجال العراق حصل على مقعد واحد.
تحالف النهج الديمقراطي حصل على مقعد واحد.
هذا بالاضافة الى تحالفات واحزاب اخرى لم تحصل على مقاعد في مجلس النواب.

ثانيا: الخريطة السياسية المتوقعة وفقا للمعرفة الانتخابية الظاهرة

بعد الاعلان عن نتائج انتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨ اصبح واضحا ان مسألة تشكيل الحكومة لن تكون سهلة في ظل تقارب النتائج، وعدم قدرة أي ائتلاف على تحقيق تقدم بفارق كبير يجعله في غنى عن التحالف مع الاخرين، اذ كانت الخريطة السياسية بعد الانتخابات كالاتي:

١-الخماسي الشيعي

كما كان متوقعا فقد حصلت خمس تحالفات شيعية على النسبة الاكبر من المقاعد البرلمانية، لتحسم هذه النتيجة مسألة الترشيح لرئاسة الحكومة الذي ينبغي ان يكون من بين هذه الكتل الخمسة التي جمعت ١٨٧ مقعدا (سائرون ٥٤، الفتح ٤٧، النصر ٤٢، ائتلاف دولة القانون ٢٥، الحكمة ١٩)، والتي غالبا ما تكون متفقة على الانضواء ضمن تحالف واسع يمثل الاغلبية البرلمانية.

٢-التشتت السني

على الرغم من حصول القوى السنية مجتمعة على ٧١ مقعدا من خلال تحالفاتها مع قوى مختلفة كالنصر، والوطنية، والقرار، وتحالف بغداد، وتحالف الانبار هويتنا، وتحالف نينوى هويتنا، وتحالف صلاح الدين هويتنا، وتحالف ديالى التحدي، وتحالف عابرون، وتحالف تمدن، الا أن هذه القوى بقيت مشتتة[٤٠]، لانها دخلت الى الانتخابات متفرقة، اذ انضوى بعض قادة السنية كسليم الجبوري وصالح المطلك واخرون ضمن القائمة الوطنية برئاسة اياد علاوي، فيما رشح اخرون ضمن قائمة تحالف القرار بزعامة اسامة النجيفي، وارتأى اخرون الترشيح ضمن التحالفات التابعة لحزب الحل، ومرشحون اخرون اختاروا الترشيح ضمن قوائم غير ما سبق ذكره، ونتج عن ذلك ضياع بوصلة القوى السنية وتشتت واضح رافقه عدم وجود قيادة سنية موحدة يمكن التفاوض معها من قبل القوى الشيعية التي تمتلك حق تشكيل الحكومة، الا ان محاولات من قبل بعض قادة التحالفات للم شمل اغلب النواب الفائزين ضمن تحالف واحد بدأت بعد اعلان النتائج في محاولة لضمان المناصب السنية سواء كان على مستوى الرئاسات (رئاسة البرلمان) او الحكومة.

٣-العودة الكردية

على الرغم من سقف التوقعات العالي الذي كان يرجح صعود احزاب كردية صغيرة على حساب الحزبين الكرديين الرئيسيين "الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني"، الا ان هذا الامر لم يحدث بعد ان تصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني الساحة الكردية بحصوله على ٢٥ مقعدا بعد أن تقدم في اربيل ودهوك وحصوله على عدد

[٤٠] خارطة توزيع مقاعد برلمان العراق الجديد، كم للسنة؟، موقع عربي ٢١ في ١٩ ايار ٢٠١٨، على الرابط
https://arabi21.com/story/1095073/

مناسب من المقاعد في نينوى، وكذلك الحال مع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي حصل على ١٩ مقعدا ست منها في كركوك التي اتهمت احزابها العربية والتركمانية الاتحاد الوطني الكردستاني بالتلاعب بنتائج الانتخابات[٤١].

ان حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على ٤٤ مقعد لم يكن متوقعا ابدا بسبب القاء الاحزاب الكردية الاخرى اللوم على الحزبين نتيجة تراجع مكاسب اقليم كردستان بعد دخول القوات الاتحادية الى كركوك والمناطق المتنازع عليها، وتردي الاوضاع الاقتصادية للاقليم على خلفية استفتاء الانفصال الذي اجري في ايلول ٢٠١٧.

٤-بروز الشيوعيين

يمكن اعتبار انتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨ هي الافضل بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي الذي تمكن من استقطاب ناخبيه بشكل افضل من الانتخابات السابقة وان كان ضمن تحالف يحمل صبغة اسلامية "سائرون" وهو ما اعتبر من التحولات البارزة التي افرزتها الانتخابات.

٥-المرأة خارج الكوتا

على الرغم من الفكرة السائدة بان اغلب النساء في البرلمان يصلن عن طريق الكوتا، الا انتخابات ٢٠١٨ اثبتت ان هذه الفكرة لا يمكن ان تكون صحيحة في جميع الاوقات، ويمكن للمرأة ان تتصدر القائمة المتصدرة لنتائج الانتخابات كما حدث مع المرشحة عن تحالف سائرون ماجدة التميمي التي حصلت على ٥٥ الف صوت ساهمت بفوزها وجعلتها تتبوأ المرتبة السابعة بين اعلى المرشحين الفائزين في الانتخابات، كما ساهمت في وصول مرشحين اخرين عن قائمتها، ولم يسبق ان شهدت الانتخابات العراقية تصدر امرأة لنتائج التحالف الفائز في الانتخابات[٤٢].

ثالثا: المعرفة الانتخابية وتشكيل الحكومة بين (المتوقع والواقع)

لا يمكن اعتبار التنبؤ بتشكيل التحالف القادر على جمع العدد الكافي من المقاعد التي تتطلبها الكتلة الاكبر في البرلمان أمرا سهلا، لان السياسة فن الممكن ولا يمكن ان تأتي نتائجها متلاءمة مع التوقعات، والدائم فيها هي المصالح وليس الصداقات او الخصومات، الا ان قراءة المشهد السياسي خلال المرحلة الماضية، وما تلا ذلك من حوارات ولقاءات ما بعد اعلان النتائج يمكن ان يضعنا امام تصورات عدة للتحالفات السياسية التي يتوقع انها ستكون قادرة على تشكيل الحكومة، وادارة الدولة لاربع سنوات مقبلة.

السيناريو الاول

التحالف بين سائرون (٥٤ مقعد)، والنصر (٤٢ مقعد)، والوطنية (٢١ مقعد)، والحكمة (١٩ مقعد)، والقرار (١٤ مقعد)، والتغيير (٥ مقاعد)، والجيل الجديد (٤ مقاعد)،وعابرون (مقعدين)، وبيارق الخير (مقعدين)، وتمدن (مقعدين)، والتحالف المدني الديمقراطي (مقعد واحد)، ليصل نواب هذا التحالف الى ١٦٦ مقعد وتمثل اكثر من النصف زائد واحد

[٤١]) النتائج بالاعتماد على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات http://www.ihec.iq/

[٤٢]) قائمة باسماء المرشحين الذين نالوا أكبر عدد من الاصوات في الانتخابات، موقع قناة أن ار تي في ١٤ ايار ٢٠١٨، على الرابط: https://www.nrttv.com/AR/News.aspx?id=433&MapID=2

المطلوبة لتشكيل الحكومة، ويمكن ان يستقطب هذا التحالف احزابا اخرى لا سيما الاحزاب الكردية، ويمكن ان يكتب لهذا التحالف النجاح في حال:

١-ترشيح رئيس وزراء مقبول من قبل جميع اطراف التحالف كي لا ينفرط عقد هذا التحالف بسهولة في حال رفض من بعض مكوناته.

٢-اقناع الكتل المشتركة في التحالف بان المناصب الوزارية لا يمكن ان توزع على جميع اطراف التحالف، لان الوزارات من الصعب ان توزع على ١١ ائتلاف مشترك في هذا التحالف بسهولة.

٣-استغلال وجود اطراف اخرى يمكن التحالف معها في حال اصرت كتلة على مناصب تفوق السقف المعقول كما حدث في الحكومات التوافقية السابقة.

٤-المضي في عملية تشكيل وزراء من التكنوقراط لا سيما وان هذه المسألة سبق وان طرحت على نطاق واسع من قبل تحالفي سائرون والنصر.

السيناريو الثاني

التحالف بين الفتح (٤٧ مقعد)، والنصر (٤٢ مقعد)، والوطنية (٢١ مقعد)، والحكمة (١٩ مقعد)، والقرار (١٤ مقعد)، والجيل الجديد (٤ مقاعد)، وعابرون (مقعدين)، وبيارق الخير (مقعدين)، وتواجه هذا التحالف عقبتين اساسيتين لا بد من تجاوزها قبل الحديث عن قدرته على تشكيل الحكومة هما:

١-الوصول الى ١٦٥ مقعد التي تمثل الاغلبية الضامنة لتشكيل الكتلة الاكبر، وهذا الامر لن يكون سهلا مالم يتم اقناع الحزب الديمقراطي الكردستاني (٢٥ مقعد)، او الاتحاد الوطني الكردستاني (١٩ مقعد) بالانضمام الى هذا التحالف الذي يبقى مهددا في حال تمكن سائرون من استقطاب احد اطرافه الرئيسة لا سيما وان بعض الائتلافات كالنصر والحكمة والوطنية قريبة من جميع الاطراف ولم تضع خطوط حمراء عند حديثها عن التحالفات.

٢-ان الاتفاق على المرشح لرئاسة الوزراء في هذا التحالف سيكون صعبا للغاية، بسبب حديث قيادات بائتلاف النصر عن ترشيح رئيس الوزراء حيدر العبادي لولاية ثانية، في الوقت الذي يؤكد فيه اعضاء بتحالف الفتح ان من حق التحالف ترشيح رئيس الوزراء الجديد.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات الا ان الاتفاق بين النصر والفتح على شخص رئيس الوزراء المقبل لن يكون مستحيلا لا سيما في ظل وجود قوى اخرى تنتظر تفكك هذا التحالف، او على الاقل عدم قدرته على ترشيح رئيس الحكومة الجديدة، الامر الذي يدفع اطرافه لتقديم تنازلات فيما بينها.

السيناريو الثالث

تشكيل تحالف يضم سائرون (٥٤ مقعد)، والفتح (٤٧ مقعد)، والنصر (٤٢ مقعد)، والحكمة (١٩ مقعد)، والقرار (١٤ مقعد)، وكتل اخرى قد تصل بهذا التحالف الى اكثر من ٢٠٠ مقعد، وهذا السيناريو ان تم فانه سيدخل مكوناته في مارثون طويل قد يستغرق اشهر لاختيار مرشح رئاسة الوزراء لوجود ثلاث قوى شيعية متقاربة من حيث عدد المقاعد هي سائرون والفتح والنصر، وبالتأكيد فان التفاوض بين كتلتين كبيرتين كما في السيناريو الاول (سائرون والنصر)، والسيناريو الثاني (الفتح والنصر) سيكون اسهل بكثير

من التفاوض بين ثلاث كتل لان المسألة لا تتعلق برئيس الوزراء وحده بل بكابينة وزارية كاملة.

السيناريو الرابع

يبدو هذا السيناريو مختلفا عن سابقاته، اذ من الممكن ان يتمكن ائتلاف دولة القانون (٢٥ مقعد) من التحالف مع الفتح (٤٧ مقعد)، والحزب الديمقراطي الكردستاني (٢٥ مقعد)، والحكمة (١٩ مقعد)، والاتحاد الوطني الكردستاني (١٩ مقعد)، والتحالفات المرتبطة بحزب الحل (١٤ مقعد)، وحركة ارادة (٣ مقاعد)، وائتلاف كفاءات (مقعدين)، وتحالف الجماهير الوطنية (مقعدين)، والحزب المدني (مقعد واحد)، ليكون هذا التحالف الذي جمع ١٥٧ قريبا من الاغلبية المطلوبة داخل مجلس النواب لتشكيل الكتلة الاكبر.

وعلى الرغم من الحديث عن هذا التحالف على انه سيتبنى مشروع الاغلبية السياسية الذي طرحه رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، الا ان هذا المشروع قد يصطدم مع بعض اركان هذا التحالف ولا سيما الاحزاب الكردية التي اكدت في اكثر من مناسبة انها ضد الاغلبية السياسية، كما ان ترشيح رئيس الوزراء سيكون معقدا في هذا المعسكر في ظل وجود قيادات لها ثقلها داخل التحالف لن تتنازل عن المنصب بسهولة.

رابعا: الخريطة السياسية التي فرضتها المعرفة الانتخابية الكامنة

جاءت تحالفات تشكيل الحكومة برئاسة عادل عبد المهدي في تشرين الاول ٢٠١٨ بعيدة عن كل التوقعات بعد انقسام القوى بمختلف مسمياتها القومية والطائفية والاثنية في جبهتين، الاولى هي "تحالف البناء" الذي ضم تحالفات الفتح وائتلاف دولة القانون والمجلس الاعلى الاسلامي وقوى "شيعية" اخرى بالاضافة الى قوى "سنية وكردية"، اما الجبهة الثانية فكانت "جبهة الاصلاح" التي ضمت تحالفات النصر والحكمة وسائرون وقوى "سنية وكردية"، الا أن أي من التحالفين لم يتمكن من تشكيل الكتلة الاكبر، ما دفع تحالفي الفتح من البناء، وسائرون من الاصلاح الى التفاهم لدعم الحومة ومنحها الثقة في مجلس النواب في ٢ تشرين الاول ٢٠١٨، وفي ذلك اشارة واضحة الى أن المعرفة الانتخابية الكامنة لعبت دورا مهما واساسيا في عملية تشكيل الحكومة، بخلاف المعرفة الانتخابية الظاهرة التي كانت عبارة عن تكهنات لم يتحقق منها شئ.

الخاتمة

وأيا كانت نتيجة التحالفات التي عرضت في السيناريوهات السابقة، ومهما طالت مفاوضات تشكيل الكتلة الاكبر التي سبقت انبثاق الحكومة، فان النتيجة الحتمية هي التوصل الى اتفاق على تشكيل حكومة جديدة تحكم العراق لاربع سنوات من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٢ لتكون انتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨ منجزا جديدا يضاف الى رصيد خمس عشر عاما من الديمقراطية الناشئة في العراق.

وبالنظر الى مجريات هذه الانتخابات وتحالفاتها ونتائجها وابعادها، يمكن القول انها جاءت مرضية لفئة غير قليلة من الناخبين، فمن اراد التغيير حدث له ذلك بفوز تحالفات جديدة ومرشحون من خارج البرلمان، ومن يعتقد ان القيادات التقليدية هي الاصلح لادارة البلاد حصل على مبتغاه ايضا بوصول اغلب قادة

التحالفات والقوى السياسية البارزين الى البرلمان الجديد.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها اطراف رافضة لنتائجها، الا ان انتخابات ٢٠١٨ اوصلت رسالة مهمة مفادها ان التغيير لا يمكن ان يتم الا عن طريق صندوق الاقتراع، كما ان التقارب الواضح في النتائج وعدم حصول أي تحالف على عدد من المقاعد يقربه من تحقيق الاغلبية البرلمانية فتح باب التوافق من جديد، وقضى على امل تشكيل حكومة اغلبية.

والجديد في الانتخابات التشريعية التي جرت في ايار ٢٠١٨ هو المفاجئات التي تلت اعلان نتائجها بعد أن تم التوافق بين تحالف الفتح من جبهة البناء، وتحالف سائرون من جبهة الاصلاح لدعم حكومة عادل عبد المهدي دون انتظار تشكيل الاكبر، وهنا يبدو دور المعرفة الانتخابية واضحا لأن ما جرى فاق كل التوقعات، وكان بعيدا عن جميع الحسابات الانتخابية التقليدية التي تتعامل مع العملية الانتخابية بلغة الارقام فقط، ومع التحالفات بعين التوجهات الاثنية والايديولوجية.

مما تقدم يتضح أن التركيز يجب أن لا ينصب فقط على ما يتم اعلانه من قبل الناخبين من رغبات بشأن وجهة اصواتهم في العملية الانتخابية، ولا على المرشحين وشعاراتهم وتصريحاتهم فيما يتعلق بشكل تحالفات ما بعد الانتخابات، بل لا بد من التركيز على المعرفة الانتخابية التي تمثل كل ما ادركته عقول الناخبين والمرشحين، وخزنته ذاكرتهم، وتمكنوا من استعادته خلال العملية الانتخابية او بعدها.